الإصلاحات تنعكس على نشاط المناولة بموانئ السعودية

الرياض - انعكست الإصلاحات الاقتصادية السعودية المستمرة منذ خمس سنوات على نشاط جميع موانئ البلاد رغم التحديات الاقتصادية التي فرضتها الأزمة الصحية على مستويات التجارة العالمية منذ العام الماضي.

وتظهر أحدث الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ الحكومية (موانئ) أن البوابات التجارية البحرية للبلد النفطي سجلت نموًا لافتا في أحجام المناولة خلال شهر يونيو الماضي.

نشاط الموانئ في يونيو 2021

- 1.8 في المئة نمو أعداد حاويات المناولة
- 12.1 في المئة نمو أعداد حاويات المسافنة
- 2 في المئة نمو عدد السفن الواصلة إلى الموانئ

وحققت عمليات المناولة ارتفاعا في إجمالي أعداد حاويات المناولة بنسبة 1.8 في المئة، بواقع 609 آلاف حاوية قياسية مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وكذلك تم تسجيل ارتفاع في أعداد حاويات المسافنة بنسبة 12.1 في المئة، بواقع أكثر من 242 ألف حاوية قياسية، فيما بلغ إجمالي أطنان البضائع المناولة أكثر من 23 مليون طن.

كما شهدت أعداد السفن ارتفاعاً بأكثر من اثنين في المئة، بواقع 1002 سفينة مقارنة بالمدة المماثلة من العام الماضي.

ووفقاً للمؤشر الإحصائي الصادر عن الهيئة حققت موانئ السعودية خلال الشهر الماضي ارتفاعاً لافتاً في إجمالي أعداد الركاب بنسبة 199 في المئة، بواقع 44 ألف راكب.

وارتفعت أعداد السيارات الواردة بنسبة 70 في المئة بواقع 64 ألف سيارة، فيما بلغت أعداد المواشي 271 ألف رأس من الماشية الحية، بينما بلغ إجمالي المواد الغذائية أكثر من مليوني طن.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن نمو نشاط المناولة في الموانئ السعودية يأتي في ظل الشراكات الاستراتيجية مع كبرى الخطوط الملاحية العالمية، مثل شركة ميرسك التي انضمت إلي ورشة إصلاح النشاط التجاري البحري، بما يسهم في تعزيز قوة ربط موانئ البلد مع موانئ الشرق والغرب وزيادة كميات المناولة في الموانئ.

وتراهن خطة التحول الاقتصادي التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على تطوير الخدمات اللوجستية والموانئ لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

وتعمل موانئ وفق أهدافها ومبادراتها الاستراتيجية على تنمية قطاع بحري مستدام ومزدهر لترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي وتمكين طموحاتها الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحقيق المزيد من التميز والارتقاء لجعل الموانئ عنصر جذب استثماري.

كما تأتي هذه الزيادة مواكبة لمتطلبات التنمية والاقتصاد والحركة التجارية في السعودية ضمن عمليات التطوير المستمرة التي تعمل عليها الهيئة العامة للموانئ في إطار رفع مستوى الأداء التشغيلي واللوجستي والارتقاء بتنافسية الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف موانئ للعمل على رفع قدرات البنية التحتية والطاقات الاستيعابية في القطاع الحيوي، الذي يتوقع مستثمرون وخبراء متخصصون تحقيق قطاع الشحن البحري في أكبر اقتصادات الدول العربية نموا قويا في المستقبل المنظور.

محرك محوري للتنمية الشاملة

القطاع المصرفي يدعم إيقاع مشاريع التنمية في سلطنة عمان

السياسات المالية المتزنة تعزز ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال

يثبت نمو الائتمان الممنوح للمشاريع الاستثمارية بسلطنة عُمان استقرار القطاع المصرفي ومتانته رغم التحذيرات من احتمال اتساع فجوة القروض المتعثرة وهو ما يعده محللون بمثابة صمام أمان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة في ظل التحديات المالية الكثيرة التي تواجه البلد الخليجي.

مسقط - اعتبر محللون أن ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قِبل القطاع المصرفي العماني خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري يعطي لمحة عن مدى الدعم الذي تقدمه البنوك المحلية إلى الاقتصاد لتجاوز محنة الجائحة تدريجيا.

ونمت القروض على أساس سنوي بنسبة 2.1 في المئة ليصل حجمها إلى 27.1 مليار ريال (70.4 مليار دولار) الأمر الذي يؤكد أن القطاع يتبع سياسات مالية متوازنة ولديه السيولة الكافية لتمويل جميع مشاريع التنمية رغم التحذيرات من أنه قد يتعرض إلى مشاكل بسبب القروض المتعثرة.

ويشير البعض من المتابعين إلى نسبة أسعار الفائدة التي لا تتجاوز اثنين في المئة إذ يبدو أنها تساهم كثيرا في نمو عمليات الإقراض كونها محفزة خاصة للشركات والمستثمرين.

وأوضحت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني والتي نشرتها وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص انخفض بمقدار 0.1 في المئة ليصل إلى 23.1 مليار ريال (60 مليار دولار) بنهاية مايو الماضي.

وتشير البيانات المتعلقة بتوزيعه على مختلف القطاعات، إلى استحواذ قطاع الشركات غير المالية على ما نسبته 46.5 في المئة يليه قطاع الأفراد ومعظمه تحت بند القروض الشخصية بنسبة 45.3 في المئة.

أما النسبة المتبقية فقد توزعت على قطاع الشركات المالية 4.8 في المئة وقطاعات أخرى 3.4 في المئة، مما يعني أن القطاع المصرفي شريك أساسي وموثوق للحكومة العمانية ولمؤسسات القطاع الخاص وللمستثمرين الأجانب في مجال تقديم التمويل والاستشارات المالية.

> **2.1**
> في المئة نسبة ارتفاع قروض البنوك في أول 5 أشهر من 2021 بمقارنة سنوية

وعند النظر إلى توزيع إجمالي قاعدة الودائع للقطاع الخاص على مختلف القطاعات، تشير الأرقام إلى أن حصة قطاع الأفراد بلغت 51 في المئة، ثم قطاعي الشركات غير المالية والشركات المالية بحصة 32 في المئة و14.6 في المئة على التوالي، أما النسبة المتبقية 2.4 في المئة فتوزعت على قطاعات أخرى.

وتأتي الأرقام المسجلة بفضل قوة الملاءة المالية التي تتمتع بها المصارف الوطنية والتي تتوافق مع المعايير والأنظمة الدولية لكفاية رأس المال، مدعومة بالسيولة النقدية المتوفرة للقطاع المصرفي.

ويعد العمل المصرفي نشاطا حيويا في أي اقتصاد، ولدى البنوك مهمة أساسية ومتعاونة للقيام بها، كما يعتمد سلوك القطاع المصرفي والمالي على صلابة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويبدو أن السياسات المالية والاقتصادية المتزنة نجحت في تعزيز ثقة المستثمرين في إمكانات البلاد رغم الضغوط وساهمت في جلب الاستثمارات الكبيرة وتقديم العديد من التسهيلات لتحفيز وإنعاش الاقتصاد المحلي في كافة المجالات.

ويقول المسؤولون عن السياسات النقدية العمانية إن "المصارف ستواصل وضع إمكانياتها وقدراتها المالية والفنية في خدمة مختلف المشروعات التنموية التي تنوي حكومة سلطنة عُمان تنفيذها خلال المرحلة المقبلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة".

ورغم النشاط المطرد للقطاع المصرفي لكن بالنظر إلى حجم النمو والتعاملات المالية، تعتبر عُمان، المصنفة ديونها عالية المخاطر من وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث، من أضعف اقتصادات منطقة الخليج الغنية بالنفط، وقد راكمت ديونا في السنوات الأخيرة لتعويض الهبوط في إيرادات النفط.

وتتوقع وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن تتحسن الربحية الأساسية بشكل متواضع للبنوك العمانية فيما تبقى من هذا العام بسبب الانتعاش التدريجي في الإقراض، لكن خبراء الوكالة يقولون إن الانتعاش الاقتصادي البطيء وتكلفة المخاطر التي لا تزال مرتفعة تحد من التحسن.

وكانت الوكالة قد حذرت في تقرير نشرته في أبريل الماضي من أن البنوك العُمانية تواجه ارتفاعا في القروض المتعثرة، وسط بطء الانتعاش الاقتصادي، لاستمرار الاضطرابات الناجمة عن تفشي وباء كورونا.

وقالت الوكالة في تقرير، إن الملامح الائتمانية الجوهرية لبنوك السلطنة، ستواجه ضغوطا على مدار العام الجاري وترفع نسبة القروض المتعثرة إلى 4.4 في المئة.

وحسب التقرير، تعتبر تأجيلات قروض الشركات كبيرة في السلطنة، وإذا لم يتم تمديد سدادها ستشكل مخاطر كبيرة على جودة الأصول عندما تنتهي صلاحيتها في سبتمبر المقبل.

وتباين إجمالي تأجيل القروض خلال العام الماضي بشكل كبير بين البنوك بنسب تراوحت بين 6 في المئة إلى 50 في المئة من إجمالي القروض، على أساس أصل القرض القائم والأرصدة ذات الصلة.

وارتفعت الخسائر الائتمانية المتوقعة للقطاع المصرفي العماني إلى قرابة 4.1 في المئة من إجمالي القروض بنهاية العام الماضي، حيث استفادت البنوك من المخصصات.

وانخفضت حاجة الحكومة العمانية للتمويل خلال العام الحالي قياسا بالعام الماضي ويرجع ذلك إلى الانتعاش الأخير لأسعار النفط وفرض ضريبة القيمة المضافة لتعزيز الإيرادات الحكومية.

نمو حيازات دول الخليج في السندات الأميركية

واشنطن - أظهر مسح حديث أن استثمارات دول الخليج في أذون وسندات الخزانة الأميركية صعدت بواقع 4 في المئة على أساس شهري في مايو الماضي إلى 243.8 مليار دولار.

وارتفع إجمالي حجم الاستثمارات العالمية في أذونات وسندات الخزانة الأميركية خلال نفس الفترة بنسبة 0.9 في المئة إلى 7.1 تريليون دولار.

> **243.8**
> مليار دولار استثمارات حكومات الخليج في السندات الأميركية بارتفاع قيمته 4 في المئة

وأظهرت بيانات وزارة الخزانة الأميركية المنشورة في وقت مبكر الأحد أن السعودية أكبر حائزي دول الخليج في السندات الأميركية، باستثمارات 127.3 مليار دولار حتى نهاية مايو، مقابل 130.3 مليار دولار في أبريل الماضي.

وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية، بإجمالي استثمارات 57.3 مليار دولار، مقارنة بنحو 43.7 مليار دولار في الشهر السابق له.

وحلت الكويت في المرتبة الثالثة، بإجمالي استثمارات بلغت 45.9 مليار دولار، ثم قطر 7.1 مليار دولار، وسلطنة عُمان 5.4 مليار دولار، وتذيلت البحرين القائمة بنحو 828 مليون دولار.

وما تعلنه الخزانة الأميركية في بياناتها الشهرية، هو استثمارات دول الخليج في أذون وسندات الخزانة الأميركية فقط، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة سواء كانت حكومية أو خاصة.

وبحسب البيانات، تصدرت اليابان حائزي السندات الأميركية بنحو 1.27 تريليون دولار في مايو، مقابل 1.28 تريليون في أبريل، وفي المرتبة الثانية حلت الصين بنحو تريليون دولار مقارنة بنحو 1.096 تريليون.

وكانت الصين أكبر مستثمر في سندات الخزانة الأميركية على مدى سنوات، إلا أن اليابان تفوقت عليها اعتبارا من يونيو 2019، بعد أن عصفت حرب تجارية بالعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

وفي المركز الثالث جاءت بريطانيا باستثمارات 467.7 مليار دولار، مقابل 431.8 مليار، ورابعة أيرلندا بنحو 304.9 مليار دولار مقابل 307 مليارات.

عائد مستقر لا يخضع للتقلبات

أوبك+ تتفق على تخفيف مستوى خفض الإنتاج

فيينا - أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أن كبار منتجي الخام ضمن تحالف أوبك+ اتفقوا على مواصلة زيادة الإنتاج بشكل متواضع اعتبارا من شهر أغسطس المقبل، بعد أن عطلت الإمارات اتفاقا في وقت سابق من هذا الشهر.

وقالت أوبك في بيان إن "الاتفاق ينص على قيام تحالف أوبك+ برفع الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا شهريا اعتبارا من الشهر المقبل، للمساعدة في دفع التعافي الاقتصادي العالمي مع انحسار الوباء".

وبذلك سيستقر خفض إنتاج التحالف المكون من 23 دولة وتقودهما السعودية ممثلة عن أوبك وروسيا من خارج المنظمة عند حوالي 5.4 مليون برميل يوميا الشهر المقبل من 8.5 مليون برميل حاليا.

واتفق التحالف على رفع خط الأساس لإنتاج عدد من كبار المنتجين على رأسهم الإمارات من 3.17 إلى 3.5 مليون برميل يوميا اعتبارا من مايو 2022، بواقع 330 ألف برميل يوميا عن المستويات الملتزم بها حتى نهاية أبريل 2022.

كما تم رفع خط الأساس للسعودية وروسيا بواقع 500 ألف برميل يوميا لكل منهما، من 11 إلى 11.5 مليون برميل يوميا، وكذلك رفعه للكويت والعراق بواقع 150 ألف برميل يوميا، إلى 2.96 مليون برميل يوميا و4.8 مليون برميل يوميا على التوالي.

وأضافت المنظمة في بيانها أن التحالف "سيقيّم تطورات السوق" في ديسمبر المقبل. ويمدد الاتفاق أيضا الموعد النهائي لوضع سقف للإنتاج من أبريل 2022 إلى نهاية العام نفسه.

وقال محللون في بنك آي.إن.جي إنه مع توقع عمليات سحب كبيرة من المخزون سواء ظل الإنتاج كما هو أو زاد 400 ألف برميل يوميا كل شهر بداية من أغسطس، فمن المرجح أن تظل أسعار النفط مدعومة جيدا على المدى القريب.

وعقدت الدول الكبرى المنتجة للنفط في العالم اجتماعها الافتراضي الذي كان المراقبون يتوقعون أساسا أن يفضي إلى اتفاق على زيادة طفيفة في الإنتاج اعتبارا من أغسطس.

> **400**
> ألف برميل يوميا ستتم إضافتها عن مستوى الخفض الحالي اعتبارا من أغسطس 2021

ووصلت المفاوضات التي استمرت أياما بين أعضاء تحالف أوبك+ لمواصلة تخفيف الاقتطاعات في الإنتاج، إلى طريق مسدود في وقت مبكر من يوليو الجاري.

ولاحظت أوبك+ علامات واضحة على تحسن الطلب على النفط، وتراجعت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث استمر الانتعاش الاقتصادي في معظم أنحاء العالم بمساعدة برامج التطعيم المتسارعة.

وبدأ التحالف النفطي في مايو 2020، خفض إنتاج تاريخي بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا لاستعادة الاستقرار للسوق التي تضررت بشكل كبير بسبب تفشي فايروس كورونا العام الماضي، وتم تخفيف الخفض لاحقا وصولا إلى 5.8 مليون برميل حاليا.

تُظهر بيانات الكارتل الخاصة أن مخزونات النفط التي كانت منتفخة ذات مرة عادت إلى المستويات المتوسطة مع استمرار التعافي في استهلاك الوقود.

وقال الأمين العام لمنظمة أوبك محمد باركيندو في تصريحات صحافية في وقت سابق هذا الشهر إن "الطلب في النصف الثاني سيكون 5 ملايين برميل يوميا أعلى مما كان عليه في الأشهر الستة الأولى من العام".